السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

المشافي السورية قريباً ٤٠ بالمئة علاج مجاني و ٣٠ بالمئة أجر رمزي والباقي أجور أقل من مشافي القطاع الخاص

وزير التعليم العالي والبحث العلمي لـ«الاقتصادية»: نتواصل مع الشؤون الاجتماعية لتحديد هذه الفئات

■ خاص- الاقتصادية

تشكل المشافي الجامعية والهيئات، بكل ما تقدمه من خدمات الملجأ الوحيد الفقير، الذي بات تحت وطأة الضغوط المعيشية والقرارات الحكومية فيما يخص تقديم أي خدمة له، لتغدو فكرة الدعم وما تحمله من إشكاليات في الفترة الأخيرة، أبرز هواجسه، عبر تساؤلات كثيرة يتم طرحها يومياً حول إعادة هيكلة المشافي الجامعية ومبدأ توزيع الدعم فيها، وسط مخاوف كبيرة من غياب الخدمات المجانية لهذه المشافي.

حقيقة إلغاء مجانية الطبابة بالكامل في المشافي الجامعية.. وسياسة هيكلة الدعم الجديدة فيها بما يضمن تحسين أجور العاملين، مواضيع عدة طرحتها «الاقتصادية» على وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبر الهيم، أثارت الكثير من النقاط في حديثه عن المشافي التعليمية وما تقدمه من خدمات لعدد كبير من المواطنين في مختلف المحافظات، إضافة إلى تبيان دورها الفعال في رفد وتدريب كوادر طبية وعلمية مؤهلة، ما زالت تحتل مكانة مهمة في المنطقة، على الرغم من كل الظروف والتحديات التي تواجهها.

الاستقالات قليلة في مشافي الوزارة !!

دراسة هيكلة إعادة الخدمات

■ هل سيتم إلغاء الخدمات المجانية في المشافي الجامعية؟

■■ تم الطلب من إدارات المشافي تقديم مقترحات وأفكار من خلال مجالس إداراتها من أجل دراسة وإعادة هيكلة الخدمات الصحية والاستشفائية وتحسين جودة هذه الخدمات بتقسيمها على عدد أسرة المستشفى إلى ثلاث شرائح:

الشريحة الأولى: تضم ٤٠ بالمئة من الأسرة، تكون بمنزلة علاج مجاني للمواطنين، والثانية: بنسبة ٣٠ بالمئة بأجر رمزي وشبه مجاني، أما الثالثة فتضم ٣٠ بالمئة منها بأجر خاص لا يتجاوز ٣٠ – ٤٠ بالمئة من أجور المشافي الخاصة.

■ ما الآلية المتبعة منكم التي يتم وفقها تحديد هذه الفئات؟!

■■ حتى الآن لم يتم تحديد هذه الفئات بصورة نهائية، ويتم حالياً التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل تحديد الشرائح المستحقة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

■ ماذا عن تحسين الأجور؟

■■ تضخ للموارد المالية التي سيتم توفيرها من خلال آلية التوزيع الجديدة، توزع الأجور وفق نسب معينة لصيانة وتأهيل وإصلاح التجهيزات الطبية وتأمين المستهلكات الطبية اللازمة للمشافي، كما سيتم تخصيص جزء منها كحوافز وتعويض عمل للأطباء والكوادر الفنية والممرضات والكوادر الإدارية الخدمية، من أجل تشجيعهم على العمل والحفاظ على هذه التجهيزات الطبية في المشفى، ويتم العمل على هذا الموضوع بالتنسيق مع وزارة الصحة أيضاً.

■ كيف سيتم تأمين الكوادر الطبية وسط التسرب الكبير والاستقالات ضمن هذا القطاع؟

■■ منح القانون رقم ٨ للمشافي التعليمية استقلالية في التعاقد مع الأطباء الاختصاصيين والكوادر الفنية اللازمة للعمل في المشفى، إضافة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الطب وطلاب الدراسات العليا، حيث يبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية الأطباء التي تعمل في هذه المشافي ٤٣٧ عضو هيئة تدريسية وعدد الأطباء المتقاعدين ٥٩٧ طبيباً اختصاصياً إضافة إلى ٤٧٠٠ طبيب دراسات عليا و٤٥٠٠ ممرضة بكل المشافي الجامعية.

كما صدر المرسوم رقم ١٦ عام ٢٠٢٢ بغية الحفاظ على الكوادر الطبية، حيث يتم بموجبه قبول عدد من الطلاب في كليات الطب لم يحققوا علامة القبول في كلية الطب عند الفرز بعد السنة التحضيرية وبالتالي يتم قبولهم كأطباء ملتزمين بعد التخرج للعمل في المشافي لمدة ١٠ سنوات، ولكن يستطيع الطبيب بعد التخرج ممارسة عمله المهني في أي عيادة أو مستشفى وخلال العامين الماضيين تم قبول نحو ١٠٠٠ طالب بموجب المفاضلة.

وتضمّن المرسوم أيضاً، قبول أطباء ملتزمين في مرحلة الدراسات العليا ولم يحققوا علامة القبول في الاختصاص الذي يرغبون فيه، ولكن يتم قبولهم أطباء اختصاصيين ملتزمين العمل في هذه المشافي، وكذلك السماح لهم بممارسة مهنتهم في أي عيادة أو مستشفى، وتم قبول ١٥٧ طالب دراسات عليا ملتزماً.

وبالنسبة للممرضات لدينا ثلاث مدارس تمريض، واحدة في دمشق والثانية في حلب والثالثة في تشرين وجميع خريجيها ملتزمون العمل في المشافي التعليمية ويتم فرزهم وفق الرغبة والحاجة والمعدل بموجب مفاضلة تقييمها مدرسة التمريض.

أما الكوادر الفنية فهناك مرسوم يتم بموجبه تعيين ٥ بالمئة من المعاهد الطبية والصحية في المشافي والمراكز الصحية دون الحاجة لمسابقة وحالياً يتم العمل على رفع هذه النسبة إلى ١٠ بالمئة لدعم المشافي والمراكز الصحية.

كما أتاح القانون رقم ٨ للمشافي التعليمية الفرصة لمديري المشافي للتعاقد المباشر وفق الحاجة للاختصاص المطلوب لسد النقص في الكوادر.

أما فيما يتعلق بموضوع الاستقالات، فهي قليلة في مشافي الوزارة.

■ إلى أين وصلتم في مشروع أتمتة المشافي؟

■■ تعمل الوزارة حالياً ضمن خطة التحول الرقمي على أتمتة عمل هذه المشافي من الناحية الطبية والإدارية والخدمية، ونهاية العام، هو موعد الانتهاء من أتمتة كل من مشفى (البيروني) في دمشق ومشفى (تشرين) الجامعي في اللاذقية، بينما العمل مستمر على أتمتة باقي المشافي.

تحوي هذه المشافي قرابة ٥٠٥٠ سريراً و١٦٠ غرفة عمليات، كما وصل عدد المقبولين فيها خلال عام ٢٠٢٣ ما يقارب ٢١٩ ألف مريض و٥٠٩ آلاف مراجع للإسعاف و٩٢٨ ألف مراجع للعيادات الخارجية بواقع ١٠٠ ألف عملية و٩٢ ألف صورة طبقي محوري و١٥٢ ألف جلسة معالجة شعاعية و٨٩ ألف جلسة علاج كيميائي و٩,٥ مليون تحليل مخبري و٣٥٠ عملية زرع للكلى. و٦٨ ألف جلسة غسيل كلى.

لا توجد دراسة لرفع الدعم..

وزير الكهرباء لـ«الاقتصادية»: متفائلون بتحسين الواقع الكهربائي مع نهاية العام ومشاريع الطاقة المتجددة دون الطموح

■ غزل إبراهيم

واقع مرير فرضته أزمة الكهرباء المتفاقمة في سورية منذ سنوات وسط تكرار الوعود بتحسن ساعات الوصل، لكن لم تترجم الأقوال فعلاً على حيز الواقع، لدرجة تزعزعت الثقة ما بين المواطن والحكومات المتعاقبة، وقدرتها على تحسين واقع التقنين المجحف، بل على العكس إزداد الوضع سوءاً مع الزمن وأصبحت ساعة الكهرباء حلماً، ومع انهيار البنية التحتية ونقص التوريدات النفطية برزت الطاقات المتجددة كأحد الحلول الممكنة.

لمعرفة ماهية الدعم وهل تنوي الكهرباء المضي قدماً في هذا الملف، ومعرفة هل من انفراجات تطول مدة التقنين بعد دخول بعض المشروعات حيز الخدمة؟!

كان لـ«الاقتصادية» لقاء مع وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل الذي شرح الوضع بشكل شفافية مبيناً الواقع والظروف الصعبة التي حدت من تحقيق تنوعات جوهرية، إلا أنه توقع تحسناً ما قد يظهر على واقع الكهرباء وليلمسه المواطن مع نهاية العام الحالي.

واقع التقنين

■ هل من انفراجات على صعيد ساعات التقنين وتحسينها خلال الفترة الحالية؟

■■ حالياً الأوضاع على ما هي عليه، صحيح أن المواطن عانى من طول غياب التيار، لكن هناك تحديات وواقعاً أيضاً، والعمل يجري حسب الامكانات المتاحة، وكلما أصبحت هناك إمكانية نقوم بزيادة التغذية، والكهرباء تأمل أن يكون وصل التيار لساعات أطول لإنهاء واقع التقنين.

والوزارة لم تطلق أي وعود سابقة بقرب التحسن المطلوب بإنهاء التقنين، بل ينطلق عملها حسب الطاقات المتاحة للتوليد ووصول الكميات اللازمة للإنتاج، وعلى التوازي تتابع تنفيذ الصيانات في بعض المواقع، إضافة لمشروعات قادمة قد تسهم في رفد المنظومة والشبكة الكهربائية باستطاعات إضافية، نأمل أن تحسن من الواقع شيئاً جديداً، سابقاً جرى الحديث عن ضخ كميات إضافية للتشغيل وما يتأتى بعد إنجاز بعض المشاريع، لكنّ المواطن لم يلحظ أثرها نتيجة الاستجرار الكبير على الشبكة وخاصة في ظل التغيرات المناخية (موجات البرد والحر)، وحالياً الوزارة تعمل على مشاريع جديدة مهمة ستضاف مخرجاتها لاحقاً على الشبكة، ونستطيع القول إن هناك بوادر انفراجات، وسيطرأ تحسن جزئي ولكنه قد يكون ملموساً مع نهاية هذا العام.

نقص بالمؤشرين وشكاوى..!

بعد رفع أسعار الكهرباء ظهرت مشكلة في قراءة العدادات وهناك العديد من الشكاوى حول ارتفاع قيمها وعدم صحتها!

إلى يومنا هذا، لا يوجد أي خطأ في قراءة العدادات ولم تصل الوزارة وبعض الإدارات المختصة بهذا الشأن أي شكوى مكتوبة وهناك تعليمات لكل الشركات ضرورة استقبال أي شكوى من أي مواطن وتبيان واقعها ومناقشتها جيداً تجنبا من أي خطأ ربما يحصل، الارتفاع الذي طرأ طال فواتير الكهرباء ذات الاستهلاك الأعلى، انعكس على الفاتورة وخصوصاً للشرائح ما بعد الـ٦٠٠ كيلوواط، حيث زادت تسعيرتها عن السابق وبالتالي كثرت الشكاوى!

وحول التأخير في قراءة العدادات، نعم هناك عجز كبير في عدد المؤشرين العاملين، وتتابع الواقع من أجل هذا الأمر، فمثلا في دمشق هناك ٦٥٠ ألف اشتراك ولدينا ٩٠ مؤشراً (قارئ عدّاد) فقط، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون الكهرباء موصولة ليستطيع المؤشر القراء لكن ظروف التقنين تعرقل ذلك.

وحالياً يجري العمل لتجاوز هذه المشكلة بكل الوسائل، بحيث يتم قراءة العداد كل شهرين أو كل أربعة أشهر على أبعد تقدير.

والوزارة وفقا للزامل تقوم بمعالجة أي شكوى مقدمة بهذا الخصوص وهناك منصة خاصة بذلك، وبإمكان أي مشترك إرسال رقم اشتراكه وصورة العدّاد للتأكد من قيمة الفاتورة ومعالجة الخطأ إن وجد.

الدعم

■ هل سيرفع الدعم عن قطاع الكهرباء؟

■■ كل ما يقال حول الدعم بعيد عن قطاع الكهرباء، ولن يرفع الدعم عن الكهرباء حالياً ولا توجد حتّى دراسة لذلك، وستظل التسعيرة تسعيرة اجتماعية تراعي الوضع المعيشي للمواطنين وخاصة الشريحة الأولى الـ٦٠٠ كيلو بالدورة ستبقى مدعومة بشكل كبير، وسيكون هناك رفع تدريجي للشرائح الأكبر من ٦٠٠ كيلوواط على المدى البعيد ولكن قد نصل إلى سعر التكلفة للاستهلاكات العالية ١٥٠٠ كيلو فما فوق في أوقات لاحقة.

وأوضح: أن سعر الكيلو واط ضمن فئة الـ٦٠٠ ميغاواط مازال ١٠ ليرات في حين تبلغ تكلفة الكيلو واط بحدود الـ٢٠٠٠ ليرة، وما زال دعم الدولة لقطاع الكهرباء يستنزف جزءاً كبيراً من الموازنة.

مشاريع الطاقة المتجددة لم تحقق حتى الآن المأمول منها!

■ كيف تقيّم واقع الطاقات المتجددة وهل تسير وفقاً للخطة الموضوعة؟

■■ ازداد التوجه مؤخراً نحو مشاريع الطاقة البديلة وقدّمت الحكومة تسهيلات كبيرة لتشجيع الاستثمار فيها، بما يدعم كميات الكهرباء المتاحة، وينوّع مصادر الطاقة، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء ويشجع القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع توليد الكهرباء ويحمّله مسؤولية تجاه المجتمع، وفي هذا الصدد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (٤١) المتضمن تعديل بعض أحكام قانون الكهرباء رقم (٣٢) لعام ٢٠١٠، إضافة إلى القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٢١ القاضي بإحداث صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، وغيرها من القرارات التي حفّزت الاستثمار في هذا القطاع وكان لها دور في إقبال عدد كبير من المستثمرين، وخاصة في الفترة الأخيرة للاستثمار في الطاقات المتجددة وهذه المشاريع ستنعكس على المواطنين.

وهناك إقبال على مشاريع الطاقة الشمسية ولكن دون الطموح فالمشاريع الاستثمارية المنفذة خلال العامين الماضيين تنتج ١٠٠ ميغاواط، وهناك خطة لتأمين ٢٥٠٠ ميغاواط شمسي و١٥٠٠ ميغاواط ريحي بحلول عام ٣٠٣٠.

وخلال هذا العام لدينا ٦٥ ألف طلب للحصول على قروض من الصندوق، وتمت إحالة ٢٤ ألف طلب إلى المصارف وتنفيذ أكثر من ١٠ آلاف مشروع خلال عام ٢٠٢٣ والربع الأول من ٢٠٢٤ بطاقة إجمالية وصلت إلى حدود الـ٢٠ ميغا واط بكلفة إجمالية تجاوزت الـ١٠٠ مليار ليرة سورية.

التشاركية بالكهرباء

■ ماذا عن التشاركية مع القطاع الخاص وما الجدوى منها؟

■■ التشاركية أحد الأساليب التي لجأت إليها وزارة الكهرباء لتأمين المرونة اللازمة في الإدارة والتمويل لتحسين الواقع الكهربائي والالتفاف على العقوبات، بسبب عدم تمكن الوزارة من إجراء الصيانات اللازمة لمحطات التوليد نتيجة العقوبات المفروضة على سورية.

العقد التشاركي الأول على مستوى الحكومي كان لإعادة تأهيل وتشغيل واستثمار محطة دير علي، وهي محطة مهمة باستطاعة أكثر من ١٤٠٠ ميغاواط ولكن بسبب العقوبات لم تتمكن الوزارة من إبرام العقود اللازمة لاستيراد قطع التبديل للصيانة حيث يفترض إجراء أعمال الصيانة بعد تشغيل ٢٥ ألف ساعة عمل للمحطة، ولكن بلغت عدد ساعات العمل أكثر من ١٠٠ ألف ساعة عمل ولم تتمكن الوزارة ومؤسسة التوليد من الحصول على قطع التبديل اللازمة للصيانة، ما أدخلها في مخاطر كبيرة وهدّد بخروجها من الخدمة، لذلك لجأت الوزارة لإجراء عقد تشاركية مع شريك وطني محلي، لتجاوز المخاطر وتمّت إعادة تأهيل القسمين الأول والثاني باستطاعة أكثر من ١٤٠٠ ميغاواط، وحالياً نعمل لاستكمال الجزء الثالث باستطاعة ٧٠٠ ميغاواط تقريباً.

محطات الطاقة

■ ما المحطات التي أدخلت في الخدمة وإلى أين وصلتم في أعمال إعادة تأهيل المحطات؟

■■ العمل مستمر على إنجاز وإعادة تأهيل العديد محطات التوليد والتوزيع الكهربائية لتجديد المنظومة الكهربائية في كل المحافظات، ومؤخراً انتهينا من محطة تحويل غباغب ٢٠/٦٦ ك. ف باستطاعة ٣٠ ميغا فولت أمبير والخطوط المغذية لها بتكلفة إجمالية تجاوزت ٣٠ مليار ليرة سورية، بخبرات وجهود كوادر الوزارة التي وفّرت لخزينة الدولة بحدود الـ٢٠ مليار ليرة، وسيكون لها أهمية كبيرة في مجالات الصناعة والزراعة والمنشآت التعليمية الموجودة في المنطقة.

وفي حلب نعمل على إعادة تأهيل محطة حلب البخارية التي تصل استطاعتها إلى ١٠٦٥ ميغاواط تعمل على الفيول، وتم تنفيذها من قبل شركة ميتسوبيشي والتي كانت قد دمرت سابقاً على يد الجماعات الإرهابية المسلحة.

وإلى الآن تمت إعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة باستطاعة ٤٠٤ ميغاواط وربطهما على الشبكة بعقد مع إحدى الشركات الصديقة بقيمة ١٢٣ مليوناً و٤٥٠ ألف يورو تدفع على خمس سنوات، وحالياً يجري التفاوض على إعادة تأهيل المجموعتين الثانية والثالثة والرابعة.

وبالنسبة لمحطة الرستن فهي دارة مركبة غازية تتألف من عنفتين باستطاعة اجمالية ٥٢٦ منها ١٨٣ ميغاواط تعملان على الغاز، وعنفة بخارية باستطاعة ١٦٠ ميغاواط.

ومن المتوقع أن توضع المحطة في الخدمة نهاية العام الحالي أو مطلع العام القادم بعد الانتهاء من أعمال المجموعة الغازية الأولى والثانية، والانتقال إلى القسم الأخير وهو المجموعة البخارية، ولكن قد تتأخر قليلاً ونأمل في أن توضع بالخدمة في الشهر الخامس من عام ٢٠٢٥.

٩٠ قارئ عدادات فقط مقابل ٦٥٠ ألف اشتراك بدمشق.. وشريحة الـ٦٠٠ الأولى ستبقى مدعومة بشكل كبير

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة – دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة – دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨